



الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة التاسعة والأربعون

(٨ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الملحق رقم ١٦

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية  
الدورة الرابعة والستون  
الملحق رقم ١٦

## تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة التاسعة والأربعون  
(٨ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٩



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN: 0255-2272

## المحتويات

### الصفحة

١	..... الفصل الأول
١	..... أولاً - تنظيم الدورة
١	..... ألف - جدول الأعمال
٢	..... باء - انتخاب أعضاء المكتب
٢	..... جيم - الحضور
٤	..... دال - الوثائق
٤	..... هاء - اعتماد تقرير اللجنة
٥	..... الفصل الثاني
٥	..... ألف - المسائل البرنامجية
١٣	..... باء - التقييم
١٣	..... ١ - تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم في تصميم البرامج وتنفيذها وفي التوجيهات المتعلقة بالسياسات
١٥	..... ٢ - تقييم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا
١٧	..... ٣ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السادسة والأربعين بشأن التقييم المتعمق للشؤون السياسية
١٩	..... ٤ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السادسة والأربعين بشأن التقييم المواضيعي لشبكات إدارة المعارف في إطار السعي إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية
٢١	..... ٥ - التقييم المواضيعي للدروس المستفادة: البروتوكولات والممارسات
٢٣	..... ٦ - التقييم المواضيعي لهيئات التنسيق التابعة للأمم المتحدة

---

٢٥	الفصل الثالث - مسائل التنسيق .....
	ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .....
٢٥	ب. الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا .....
٢٩	الفصل الرابع - تحسين أساليب وإجراءات عمل اللجنة ضمن إطار ولايتها .....
٣٣	الفصل الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة .....
٣٥	المرفق الأول - جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجنة .....
٣٧	المرفق الثاني - الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين .....
٣٨	

## الفصل الأول

### أولا - تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في مقر الأمم المتحدة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ودورها الموضوعية في الفترة من ٨ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقد عقدت اللجنة ما مجموعه ١١ جلسة وعددا من المشاورات غير الرسمية.

### ألف - جدول الأعمال

٢ - يرد جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين، الذي اعتمده اللجنة في دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى)، في المرفق الأول.

#### اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

٣ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل، وُجّه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمانة العامة (E/AC.51/2009/L.2)، التي تفيد بأنه لا توجد تقارير ذات صلة لوحدة التفتيش المشتركة متاحة لكي تنظر فيها اللجنة.

٤ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٨ حزيران/يونيه، أُبلغت اللجنة كذلك بأنه، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠) وقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٦٧، لن تكون أي تقارير ذات صلة لوحدة التفتيش المشتركة متاحة للعرض على الدورة التاسعة والأربعين.

#### برنامج العمل

٥ - في الجلسة الثانية المعقودة في ٨ حزيران/يونيه، وُجّه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمانة العامة عن حالة الوثائق (E/AC.51/2009/L.1/Rev.1) التي تورد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها.

٦ - وفي الجلسة الثانية أيضا، كان معروضا على اللجنة ورقة غير رسمية تبين برنامج العمل الأولي والمؤقت لدورها التاسعة والأربعين. وأقرت اللجنة برنامج العمل الأولي والمؤقت للأسبوعين الأولين من الدورة، على أساس أن المكتب سيُدخل عليه تعديلات، حسب الاقتضاء، خلال الدورة.

## باء - انتخاب أعضاء المكتب

- ٧ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل، انتخبت اللجنة بالتركية هندريك فان دير فستهورزين (جنوب أفريقيا) رئيسا للجنة في دورتها التاسعة والأربعين.
- ٨ - وفي الجلسة الأولى أيضا، انتخبت اللجنة بالتركية أعضاء مكتبها التاليين في الدورة التاسعة والأربعين: نائبا الرئيس: إيغور كراسنوف (بيلاروس) وستيفانيا روسيني (إيطاليا)؛ والمقرر: جواد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية).
- ٩ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٨ حزيران/يونيه، انتخبت اللجنة بالتركية سامر س. علوان كنفاني (جمهورية فتزويلا البوليفارية) نائبا لرئيس اللجنة في الدورة التاسعة والأربعين.
- ١٠ - وفيما يلي أعضاء المكتب للدورة التاسعة والأربعين:

الرئيس:

هندريك أوكرت فان دير فستهورزين (جنوب أفريقيا)

نواب الرئيس:

إيغور كراسنوف (بيلاروس)

ستيفانيا روسيني (إيطاليا)

سامر س. علوان كنفاني (جمهورية فتزويلا البوليفارية)

المقرر:

جواد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية)

## جيم - الحضور

١١ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة:

الاتحاد الروسي	جمهورية أفريقيا الوسطى
الأرجنتين	جمهورية كوريا
أرمينيا	جنوب أفريقيا
إسبانيا	زمبابوي
إسرائيل	الصين



أوروغواي	غينيا
أوكرانيا	فرنسا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فترويللا (جمهورية - البوليفارية)
إيطاليا	كازاخستان
باكستان	كوبا
البرازيل	كينيا
بنغلاديش	النيجر
بيلاورس	نيجيريا
جامايكا	هايتي
جزر القمر	الهند
الجماهيرية العربية الليبية	

١٢ - ومثل مراقبون الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة:

ألمانيا	كولومبيا
بنن	لاتفيا
بوتسوانا	المغرب
الجزائر	المكسيك
الجمهورية العربية السورية	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
سلوفاكيا	الشمالية
سنغافورة	ناميبيا
السنغال	النمسا
سويسرا	الولايات المتحدة الأمريكية
الكامرون	اليابان
كرواتيا	

١٣ - وحضر ممثلون عن الصناديق والبرامج التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة  
صندوق الأمم المتحدة للسكان  
برنامج الأغذية العالمي

١٤ - وحضر الدورة أيضا وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية؛ والمراقب المالي؛ ومدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ ومدير مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ ومدير مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة؛ وبعض كبار المسؤولين في الأمانة العامة.

## دال - الوثائق

١٥ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين في المرفق الثاني.

## هاء - اعتماد تقرير اللجنة

١٦ - في الجلسة الحادية عشرة المعقودة في ١ تموز/يوليه، عرض المقرر مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2009/L.4 و Add.1-10).

١٧ - وقبل اعتماد مشروع التقرير، صوّب أمين اللجنة شفويا بالإضافة ٦ لمشروع التقرير (E/AC.51/2009/L.4/Add.6).

١٨ - واعتمدت اللجنة مشروع تقريرها عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين (E/AC.51/2009/L.4 و Add.1-10) بصيغته المصوّبة شفويا.

١٩ - وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة أن تعهد إلى رئيسها في دورتها التاسعة والأربعين، أن يوجّه نظر الجمعية العامة إلى مسألة إعادة تخصيص الأسابيع الثمانية المخصصة لدوراتها المعقودة أثناء فترة من فترات الستين، بين سنوات الميزانية والسنوات التي لا تُقدم فيها ميزانية.

٢٠ - وقبل اختتام الجلسة، أدلى ببيانات ممثلو كل من نيجيريا وإيطاليا والأرجنتين والصين وجامايكا وبيلاروس وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية).

## الفصل الثاني

### ألف - المسائل البرنامجية

#### الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

٢١ - في الجلسة التاسعة المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/64/73 و Corr.1) والتقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/74). وكان معروضا على اللجنة أيضا الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (A/63/6/Rev.1) والبابان ذوا الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/6 (Sect.28C)) و (A/64/6 (Sect.29)).

٢٢ - وعرض ممثلو الأمين العام التقريرين الموحدتين، وردوا على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيهما.

#### المناقشة

٢٣ - أعرب عن رأي مفاده أن بعض التغييرات المقترح إدخالها على الخطة البرنامجية لفترة السنتين، كما تظهر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وعلى الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، هي تغييرات طفيفة ولكن بعضها الآخر يُعد تغييرات هامة. وتم استيضاح الأسباب الكامنة وراء التنقيحات المقترحة، علما بأن أهداف المنظمة في إطار الأنشطة المشمولة بالتقريرين تظل بدون تغيير يُذكر. وتم أيضا استيضاح سبب اختلاف السرد الوصفي لبعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في بعض كراسات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ عما ورد في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بصيغته التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٢٤.

٢٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، إدارة الموارد البشرية، من البرنامج ٢٤ من الإطار الاستراتيجي، أعرب عن رأي مؤيد لضمان جودة أداء الموظفين وكفاءة أداء المنظمة عن طريق التنفيذ المرن لسياسات الموارد البشرية، وتنمية مهارات الموظفين بصورة فعالة، وتنفيذ

السياسة الجديدة المنصوص عليها في القرار ٦٣/٢٥٠ بشأن إدارة الموارد البشرية. وأعرب عن التأييد للنظام الجديد لإقامة العدل الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٥٣، وأشير إلى أهميته. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إدراج هذين القرارين ضمن قائمة الولايات التشريعية في إطار البرنامج الفرعي ٣.

٢٥ - وجرى التشديد على أهمية مسألتي التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي وعلى أن الجهود الرامية إلى تحقيق هذا التوازن ينبغي أن تُبذل وفقا للفقرة ٣ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن رأي مفاده أنه بدلا من الاستعانة بمتعاقدين واستشاريين خارجيين، ينبغي العمل على تحسين الجهود المبذولة لاجتذاب مرشحين ذوي مؤهلات أفضل قصد إنشاء كادر من الموظفين أكثر تأهيلا.

٢٦ - وفيما يتعلق بالعنصر الجديد، نظم معلومات الموارد البشرية، في إطار الباب ٢٨ جيم، إدارة الموارد البشرية، الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، أعرب عن رأي مفاده أن هذا العنصر الجديد ينبغي أن يؤدي دورا نشطا في إدارة الموارد البشرية ويتيح دعما فنيا أكبر في إنجاز البرامج.

٢٧ - أما بخصوص البرنامج الفرعي ٥، الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرنامج الفرعي ٦، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في إطار الجزء هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من البرنامج ٢٤، من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر A/64/74)، فقد أعرب عن آراء مفادها أن إنشاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار باب منفصل من أبواب الميزانية من شأنه أن يعطي زحما جديدا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعما لولايات المنظمة. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنه من الضروري زيادة إيضاح الإنجازات المتوقعة الجديدة ومؤشرات الإنجاز في إطار البرنامج الفرعي ٥.

٢٨ - وأعرب عن القلق لأن إمكانية الدخول إلى موقع الأمم المتحدة على الإنترنت ليست دائما متاحة بسهولة للدول الأعضاء، وأشير إلى ضرورة إدخال تحسينات على الموقع من هذا الجانب.

### الاستنتاجات والتوصيات

٢٩ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على تغييرات الخطة البرنامجية لفترة السنتين التي تظهر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على النحو الوارد في التقرير الموحد للأمين العام (A/64/73 و Corr.1)، رهنا بالتعديلات التالية:

## البرنامج ٢٤

خدمات الإدارة والدعم

الجزء ألف

المقر

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

العنصر ٢: التخطيط الاستراتيجي والتوظيف (استقدام الموظفين والتوظيف، سابقا)

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُحوّل الإنجاز المتوقع (ب) إلى مؤشر إنجاز فيصبح مؤشر الإنجاز (أ) '٥' ويُعدّل ليصبح نصه كالتالي:

"(أ) '٥' ازدياد عدد الموظفين الفنيين الشباب الذين يتم تعيينهم عن طريق عملية اتصال محسّنة وأوسع نطاقا بالنسبة للأمانة العامة ككل".  
يُحوّل الإنجازات المتوقعة (ج) و (د) ليصبحا الإنجازين المتوقعين (ب) و (ج).

مؤشرات الإنجاز

يُحوّل مؤشر الإنجاز (ب) ليصبح المؤشر (أ) '٦' ويُعدّل ليصبح نصه كالتالي:

"(أ) '٦' ازدياد عدد التعيينات من المرشحين المؤهلين الذين يجري تحديدهم عن طريق امتحانات التوظيف التنافسية الوطنية بالأمانة العامة"  
تُحوّل الإنجازات المتوقعة (ج) '١' و (ج) '٢' و (د) لتصبح الإنجازات المتوقعة (ب) '١' و (ب) '٢' و (ج).

الاستراتيجية

تُشطب من الجملة الثانية العبارات التالية: "على النحو الموصوف في تقريره المعنون 'الاستثمار في الموارد البشرية' (A/61/255 و Add.1 و Add.1/Corr.1) و".

الجزء هاء

مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

البرنامج الفرعي ٥

الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي:

”(أ) تحسن استعراض جميع مبادرات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقوم بها الأمانة العامة وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٢.“

تُضاف في بداية الإنجاز المتوقع (ب) عبارة ”تخطيط و“ قبل كلمة ”وضع“.

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي:

”(أ) ازدياد عدد مبادرات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستعرضة“.

يُستعاض، في مؤشر الإنجاز (ب) عن عبارة ”الخدمات الجديدة“ بعبارة ”التطبيقات والخدمات وزيادة الهياكل الأساسية“، ويحوّل ليصبح مؤشر الإنجاز (ب) ”١“.

يُضاف مؤشر جديد (ب) ”٢“ فيما يلي نصه:

”(ب) ”٢“ ازدياد عدد التطبيقات على نطاق المنظمة“

يُضاف مؤشر جديد (ب) ”٣“ فيما يلي نصه:

”(ب) ”٣“ ازدياد عدد النظم التي تم توحيدها في مراكز البيانات

المركزية“.

## البرنامج الفرعي ٦

عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بما يلي:

”(ب) وضع وتنفيذ فهرس عالمي موحد للخدمات قصد تحسين الخدمات التي يقدمها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيره من الوحدات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة“.

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع (ج) بما يلي:

”(ج) مواءمة الخدمات الموحدة وعمليات إنجاز المشاريع مع أفضل الممارسات“.

## مؤشرات الإنجاز

تُضاف، في مؤشر الإنجاز (ب) كلمة ”الموحدة“ قبل كلمة ”المتوقعة“.

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (ج) ”٢“ بما يلي:

”(ج) ”٢“ ازدياد عدد مشاريع إدارة المعارف وإدارة الموارد وإدارة الهياكل الأساسية المعدة والمنفذة“.

## الولايات التشريعية

## البرنامج الفرعي ٣

## إدارة الموارد البشرية

تُضاف تحت ”قرارات الجمعية العامة“ القرارات ٢٥٠/٦٣، إدارة الموارد البشرية؛ و ٢٥٣/٦٣، إقامة العدل في الأمم المتحدة؛ و ٢٧١/٦٣، إدخال تعديلات على النظام الأساسي للموظفين.

٣٠ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة كذلك بالموافقة على تغييرات الخطة البرنامجية لفترة السنتين التي تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ على النحو الوارد في التقرير الموحد للأمين العام (A/64/74)، رهنا بالتعديلات التالية:

## البرنامج ٢٤

خدمات الإدارة والدعم

الجزء ألف

المقر

## البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

العنصر ٢: التخطيط الاستراتيجي والتوظيف (استقدام الموظفين والتوظيف، سابقا)

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) '٥' بما يلي:

”(أ) '٥' ازدياد عدد التعيينات من المرشحين المؤهلين الذين يجري تحديدهم عن طريق امتحانات التوظيف التنافسية الوطنية بالأمانة العامة“.

الاستراتيجية

تُشطب من الجملة الثانية العبارات التالية: ”على النحو الموصوف في تقريره المعنون 'الاستثمار في الموارد البشرية' (A/61/255 و Add.1 و Add.1/Corr.1) و“.

الجزء هاء

مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

## البرنامج الفرعي ٥

الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي:

”(أ) تحسن استعراض جميع مبادرات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقوم بها الأمانة العامة وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣“.



تُضاف في بداية الإنجاز المتوقع (ب) عبارة "تخطيط و" قبل كلمة "وضع".

#### مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي:

"(أ) ازدياد عدد مبادرات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستعرضة"

يُستعاض، في مؤشر الإنجاز (ب) عن عبارة "الخدمات الجديدة" بعبارة "التطبيقات والخدمات وزيادة الهياكل الأساسية"، ويحوّل ليصبح مؤشر الإنجاز (ب) "١".

يُضاف مؤشر جديد (ب) "٢" فيما يلي نصه:

"(ب) "٢" ازدياد عدد التطبيقات على نطاق المنظمة".

يُضاف مؤشر جديد (ب) "٣" فيما يلي نصه:

"(ب) "٣" ازدياد عدد النظم التي تم توحيدها في مراكز البيانات المركزية".

#### البرنامج الفرعي ٦

عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بما يلي:

"(ب) وضع وتنفيذ فهرس عالمي موحد للخدمات قصد تحسين الخدمات التي يقدمها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيره من الوحدات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة".

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع (ج) بما يلي:

"(ج) مواءمة الخدمات الموحدة وعمليات إنجاز المشاريع مع أفضل الممارسات".

## مؤشرات الإنجاز

تُضاف، في مؤشر الإنجاز (ب) كلمة "الموحدة" قبل كلمة "المتوقعة".

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (ج) '٢' بما يلي:

"(ج) '٢' ازدياد عدد مشاريع إدارة المعارف وإدارة الموارد وإدارة الهياكل الأساسية المعدة والمنفذة".

الولايات التشريعية

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

تُضاف تحت "قرارات الجمعية العامة" القرارات ٢٥٠/٦٣، إدارة الموارد البشرية، و ٢٥٣/٦٣؛ إقامة العدل في الأمم المتحدة، و ٢٧١/٦٣، إدخال تعديلات على النظام الأساسي للموظفين.

٣١ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة كذلك بمواصلة استعراض الإطار المنطقي لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، لكي يعكس بمزيد من الدقة أحكام قرار الجمعية ٢٦٢/٦٣.

٣٢ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بالنظر في الإطار المنطقي لنظام تخطيط موارد في المؤسسة في الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٣٣ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام كفالة تطبيق الإطار المنطقي تحت البرنامج الفرعي ٦ من الجزء هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من البرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم، على نحو ما نقحته اللجنة، تطبيقاً متساوياً على الجزء باء، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والجزء جيم، مكتب الأمم المتحدة في فيينا، والجزء دال، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، حسب الاقتضاء.

## باء - التقييم

## ١ - تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم في تصميم البرامج وتنفيذها وفي التوجيهات المتعلقة بالسياسات

٣٤ - نظرت اللجنة في جلستها الثالثة، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب) عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم في تصميم البرامج وتنفيذها وفي التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/64/63 و Corr.1).

٣٥ - وقد عرض التقرير الموظف المسؤول بالوكالة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأجاب ممثلو المكتب عن الأسئلة المطروحة أثناء نظر اللجنة في التقرير.

## المناقشة

٣٦ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير، وأشارت إلى أن التقييم وظيفة هامة وحاسمة بالنسبة للمنظمة. واعتُبر أن للتقييم دورا هاما في اتخاذ قرارات متوازنة وحسنة التوقيت، وتحسين تصميم البرامج وتنفيذها، والإسهام في تعزيز الشفافية وتطبيق القواعد تطبيقا سليما. وأشار إلى أن التقييم مكّن الدول الأعضاء من إجراء استعراض منتظم لنتائج البرامج. وأثيرت شواغل بشأن استمرار النقص في قدرات التقييم، رغم زيادة الميزانيات، ولكن أُشير في الوقت نفسه إلى آخر التحسينات التي طرأت على وظيفة التقييم، وأُعرب عن التقدير لها.

٣٧ - وأثارت الوفود عددا من المسائل المتعلقة بعدة مجالات واسعة النطاق. فقد طُرحت أسئلة بشأن قدرة المكتب على تخطيط التقييم وتنفيذه، وقدم المكتب تفسيراً لمنهجيته الخاصة بتقييم المخاطر من أجل تخطيط العمل، التي يتم وفقها ترتيب البرامج عددياً حسب مجموع الدرجات التي تحرزها وفقاً لـ ١٢ مؤشراً للدلالة على المخاطر. ولوحظ كذلك أن هدف المكتب هو توفير تقييم مستقل لكل برنامج كل ثماني سنوات تقريبا. وفيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة في التقرير قيد المناقشة، طُرحت أسئلة بشأن العينة النموذجية للتقارير المستخدمة في إجراء التحليل، ومنهجيات التحليل، وأنواع التقارير المستعرضة. فشرح أحد ممثلي المكتب المنهجية المستخدمة لتحديد واستعراض تقارير التقييم منذ فترة الستين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والتدابير المتخذة حتى تكون العينة النموذجية للتقارير المستخدمة من أجل التحليل شاملة لجميع برامج الأمانة العامة الخاضعة للتقييم في فترة الستين المعنية. ولوحظ أيضا أن التقارير المستعرضة شملت تقييمات خارجية وداخلية.

٣٨ - واستفسرت الوفود أيضا عن بعض الاستنتاجات الواردة في الفرع الثالث - ألف من التقرير، والمتعلقة بتجميع وتلخيص تقارير التقييم. فشرح أحد ممثلي المكتب أن معظم التقييمات المستعرضة لم تكن تقييمات أجراها المكتب، لكن هذا الأخير قيّم الاستنتاجات والنتائج الأساسية المستقاة من تقارير التقييم المجرى في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فيما يتعلق بالمجالات التنظيمية الثمانية ذات الأولوية. وأثارت الوفود مسائل أخرى تتعلق بالقدرة العامة في مجال التقييم. فقدم تفسير مفاده أن الميزانيات المخصصة للتقييم في الأمانة العامة دون القدر المقبول عموما، وأن كفاءة الموظفين في مجال منهجيات التقييم وبروتوكولاته غير كافية، وأن وظيفة التقييم، إن وجدت، ما زالت غير كافية تماما في عدة إدارات كبيرة. وأعربت الوفود أيضا عن شواغل بشأن عدم كفاية العناية التي تولي للأثر والنتائج في التقييمات التي استعرضها المكتب. فقدّم إيضاح مفاده أن ذلك من مواطن الضعف التي تعترى وظيفة التقييم في المنظمة، ومن التحديات التي تواجهها جميع المكاتب المعنية بالتقييم، بما فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأشار المكتب إلى أنه يستطلع السبل الكفيلة بتعزيز قدرته على توفير تقييمات أكثر دقة ومصداقية لآثار البرامج.

#### الاستنتاجات والتوصيات

- ٣٩ - وافقت اللجنة على أن عبارة "أحاط علما" في سياق توصيات المكتب بشأن تقارير التقييم ينبغي أن تفهم بالمعنى المقصود في سياق قرار الجمعية العامة ٤٨٨/٥٥.
- ٤٠ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل استخدام التقييمات لتسترشد بها القرارات التي يتخذها مديرو البرامج مستقبلا في مجال السياسات، ولتحسين هذه القرارات.
- ٤١ - واختارت اللجنة التقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لتنظر فيه في دورتها الحادية والخمسين في عام ٢٠١١، والتقييم المواضيعي لتعاون إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مع المنظمات الإقليمية، لتنظر فيه الهيئة الحكومية الدولية المعنية.
- ٤٢ - وأوصت اللجنة بأن يقيّم المكتب أيضا في المستقبل نوعية تقارير التقييم الذاتي المقدمة إليه لاستعراضها.
- ٤٣ - وأوصت اللجنة بأن يواصل المكتب تحسين منهجيته الخاصة بإجراء التقييمات وإضفاء المزيد من الدقة عليها لتعود باستدلالات واستنتاجات أكثر فائدة.

٤٤ - وأوصت اللجنة بأن يوجه المكتب انتباه شتى الأمانات إلى ضرورة تقييم الأثر وإجراء تقييمات متعمقة لبرامجها وفقا للقواعد والأنظمة القائمة.

٤٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل التركيز بصورة رئيسية على الأهمية والأثر في التقييم الذاتي.

٤٦ - ورحبت اللجنة بتقرير المكتب عن دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم في تصميم البرامج وتنفيذها وفي التوجيهات المتعلقة بالسياسات، وأعدت التأكيد على توصيتها الواردة في الفقرة ٣٧ من تقريرها السابق (A/63/16)، مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٣.

٤٧ - وأوصت اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل قيام جميع الإدارات المعنية بضمان التنسيق بين جميع الأنشطة على نحو كاف، بغية التوصل إلى نتائج التقييم بأفضل الطرق كفاءة وفعالية.

٢ - تقييم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا

٤٨ - نظرت اللجنة في جلستها الخامسة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا (E/AC.51/2009/2).

٤٩ - وعرض التقرير الموظف المسؤول بالوكالة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأجاب ممثلو المكتب، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على الأسئلة المطروحة أثناء نظر اللجنة في التقرير.

#### المناقشة

٥٠ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير ووافقت على بعض استنتاجاته، وبخاصة عدم الاتساق بين التوقعات والقدرات وترتيبات المساءلة، والحاجة إلى تعزيز التنسيق، وإمكانية إعداد إطار أفضل صياغة للتخطيط الاستراتيجي والرصد. وشددت جميع الوفود على أهمية البرنامجين الخاضعين للتقييم والدعم الأوسع نطاقا الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة. وفي حين اتفقت بعض الوفود على أن التقرير يسلط الضوء على مجالات لمواصلة مناقشتها بهدف تحسين الفعالية، أبدى عدد من الوفود اعتراضات على

استنتاج في التقرير يتفق مع اقتراح الأمين العام المتعلق بمواءمة مهام مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أشاروا مع القلق إلى أن تقديم مثل هذه التوصيات يخرج عن نطاق ولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وكرروا تأكيد الطلب بأنه يتعين على الأمين العام الامتثال لقرارات الجمعية العامة والمبادرة على وجه السرعة إلى ملء منصب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا باعتباره مسألة ذات أولوية.

٥١ - وأشار عدد من الوفود مع القلق إلى المعدلات المنخفضة للإجابة على استقصاءات الآراء المستخدمة في عمليات التقييم، التي تؤثر سلباً على صحة الاستنتاجات والنتائج التي يمكن استخلاصها من عمليات التقييم هذه. وأوضح مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الرد أنه لم يأل جهداً لكفالة أن تكون عملية جمع البيانات شفافة ومفتوحة لعدد كبير من أصحاب المصلحة على صعيد المقر والصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، سعى المكتب للحصول على البيانات من مصادر متعددة لتكوين رأي شامل خلال التقييم. ورأى عدد من الوفود أن المصادر المتعددة للبيانات التي أشار إليها المكتب لم تعد مصدرين عامين: الأمانة العامة والدول الأعضاء. وطلبت الوفود أيضاً مزيداً من المعلومات في بعض المجالات ومنها الوضع الحالي لفرقة العمل المشتركة بين الإدارات، والأساليب التي يتبعها مكتب الممثل السامي في إشراك البلدان المانحة وجمع الموارد من خارج الميزانية، وتحليل نوعية مؤشرات الإنجاز. وقدم ممثلو مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا ومكتب الممثل السامي معلومات مستكملة في هذا الشأن. واجتمعت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات على مستوى الرئاسات ومستوى الفنيين بشكل منفصل، ونشطت في الآونة الأخيرة في تنسيق تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن أفريقيا. واضطلع مكتب الممثل السامي بعمليات جمع أموال على الصعيد الثنائي من أجل تمويل سفر ممثلي أقل البلدان نمواً لحضور الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعند تنظيم مناسبات الخاصة.

#### الاستنتاجات والتوصيات

٥٢ - أقرت اللجنة بأن إنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أدى إلى زيادة الاهتمام على المستوى العالمي بفئات البلدان المحتاجة.

٥٣ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة التنسيق والتضافر [في مجال التداخل] بين مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا من أجل تحقيق النتائج بأكثر الطرق فعالية.

٥٤ - وأعربت اللجنة عن قلقها من أن التقييم الذي أجرته مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا تجاهل ولايتي المكتبين وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وأبدت أسفها لكون مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أعرب عن دعمه لاقتراح الأمين العام المتعلق بمواءمة مهام وظائف مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، في حين أن الجمعية قررت عدم الموافقة على هذا الاقتراح.

٥٥ - وكررت اللجنة تأكيد وجهة نظر الدول الأعضاء على النحو المبين في القرارات ذات الصلة، ومؤداها أن المواءمة بين المكتبين من شأنه أن يضعف تركيز الأمم المتحدة على الاحتياجات الخاصة للبلدان التي أنشئ المكتبان لتغطيتها.

٥٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم معلومات مستكملة عن شغل منصب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا في سياق تقريره المقبل بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي.

٥٧ - وشددت اللجنة على الحاجة الملحة لشغل منصب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وأشارت في هذا الصدد إلى القرار ٦٣/٢٦٠ الذي قررت الجمعية العامة بموجبه عدم إلغاء وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وأوصت بأن تكرر الجمعية العامة تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يبادر على وجه السرعة إلى ملء منصب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا باعتباره مسألة ذات أولوية في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٣ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السادسة والأربعين بشأن التقييم المتعمق للشؤون السياسية

٥٨ - نظرت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي صدرت عن لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والأربعين بشأن التقييم المتعمق للشؤون السياسية (E/AC.51/2009/3).

٥٩ - وقد عرض التقرير الموظف المسؤول بالوكالة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأجاب ممثلو المكتب وإدارة الشؤون السياسية على الأسئلة المطروحة أثناء نظر اللجنة في التقرير.

### المناقشة

٦٠ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير وأشارت إلى أهمية إجراء تقييم مستقل لإدارة الشؤون السياسية باعتبارها جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بأنشطة الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وأشارت اللجنة إلى أن كل توصية من التوصيات العشر التي تضمنتها تقرير المكتب بشأن التقييم المتعمق للشعب الإقليمية بإدارة الشؤون السياسية (E/AC.51/2006/4) قد حظيت بتأييد اللجنة في دورتها السادسة والأربعين، وأن إدارة الشؤون السياسية قد نفذت أربعاً من التوصيات العشر. وأشارت الوفود إلى ضرورة قيام الإدارة ببذل جهود إضافية لتنفيذ التوصيات الست المتبقية، ولا سيما بعد أن وافقت الجمعية العامة على تزويدها بالموارد الإضافية البالغة ٤٩ وظيفة.

٦١ - ولاحظت الوفود الاستنتاج الذي خلص إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بضرورة تنفيذ التوصية الداعية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وما ينطوي عليه من فائدة لإدارة الشؤون السياسية. ولاحظت الوفود أيضاً أن استراتيجية منع نشوب النزاعات التي عرضتها الإدارة لم تحظ بتأييد الجمعية العامة، وطلبت إلى المكتب أن يوضح رأيه الذي اعتبر فيه أن التوصية الداعية إلى تنفيذ الاستراتيجية قد نُفذت. وقُدّم شرح مفاده أنه بما أن الإدارة قد حددت دوراً واضحاً لاستراتيجيتها لمنع نشوب النزاعات، فقد اعتُبر أنها نُفذت؛ غير أنه يظل من صلاحية الجمعية تحديد ما إذا كانت الاستراتيجية مرضية. كما طرحت الوفود أسئلة بخصوص التوصية الداعية إلى إجراء تقييم خارجي مستقل لكل من الصندوق الاستئماني للإجراءات الوقائية والصندوق الاستئماني لأنشطة البعثات السياسية الخاصة والأنشطة الأخرى التابعين للإدارة. وقُدّم شرح مفاده أن المكتب أوصى بذلك لأنه لم يُضطلع بما يكفي من رصد وتقييم لكفاءة الصندوقين الاستئمانيين وفعالتهما وأن المكتب يفتقر إلى الموارد اللازمة لإجراء تقييم لهما. وأثارت الوفود عدّة أسئلة استيضاحية أخرى بشأن التقرير وقُدّم المكتب ردوداً عليها.



## الاستنتاجات والتوصيات

٦٢ - شكّكت اللجنة في صواب الرأي الذي أعرب عنه المكتب في الفقرة ٤٥ من تقريره، وطلبت إلى الجمعية العامة أن تذكّر المكتب بضرورة الامتناع عن إصدار أحكام قيمة بشأن مسائل ما زالت قيد نظر الجمعية.

٦٣ - وأوصت اللجنة بأن يراعي مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراعاة تامة قرار الجمعية العامة بشأن تعزيز إدارة الشؤون السياسية، لدى تقييمه لتنفيذ اللجنة مستقبلاً توصياته التي أيدها في دورتها السادسة والأربعين.

٦٤ - وذكّرت اللجنة بالتوصية التي وردت في الفقرة ٣٨٧ من تقريرها عن أعمال دورتها السادسة والأربعين (A/61/16)، وأوصت بأن تكرر الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام إجراء تقييم خارجي مستقل لكل من الصندوق الاستئماني للإجراءات الوقائية والصندوق الاستئماني لأنشطة البعثات السياسية الخاصة والأنشطة الأخرى، وذلك للوقوف على مدى فعالية كل منهما وكفاءته وجدواه وتأثيره، إلى جانب تقييم إدارته وعملياته.

٦٥ - وأوصت اللجنة بأن ترحب الجمعية العامة بالتنسيق القائم بين إدارة الشؤون السياسية والمنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وأن تطلب إلى الأمين العام أن يراعي أحكام القرار ٦٣/٢٦١ لدى إقامة أو تعزيز العلاقات بين إدارة الشؤون السياسية والمنظمات الإقليمية الأخرى.

٤ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السادسة والأربعين بشأن التقييم المواضيعي لشبكات إدارة المعارف في إطار السعي إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية

٦٦ - نظرت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه، في تقرير مكتب الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السادسة والأربعين بشأن التقييم المواضيعي لشبكات إدارة المعارف في إطار السعي لتحقيق أهداف إعلان الألفية (E/AC.51/2009/4).

٦٧ - وقد عرض التقرير الموظف المسؤول بالوكالة عن مكتب الرقابة الداخلية، وأجاب ممثلو المكتب على الأسئلة المطروحة أثناء نظر اللجنة في التقرير.

## المناقشة

٦٨ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير ولاحظت أهمية إدارة المعارف بالنسبة للمنظمة. وقيل إن اللجنة لم تقر سوى خمس توصيات بشأن إدارة المعارف (انظر A/61/16)، الفقرة (٣٧٧)، ولذلك فإن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات ينبغي أن يفيد عن حالة تنفيذ تلك التوصيات الخمس وحدها.

٦٩ - وفيما يختص بحالة استراتيجية إدارة المعارف التي وضعها الفريق العامل المعني بإدارة المعارف، الذي يرأسه مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أُبلغت اللجنة بأنه من المتوقع استكمال الاستراتيجية بنهاية تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٧٠ - وطُرحت استفسارات بشأن العقبات المتبقية بشأن إدارة المعارف. وأجاب ممثل مكتب الرقابة الداخلية، قائلاً إن العقبات تتصل بصفة عامة بالافتقار إلى ثقافة داعمة لإدارة المعارف والافتقار إلى آليات وأدوات تيسر تقاسم المعارف واستعمالها. وفيما يختص بالافتقار إلى الحوافز والمكافآت، أوضح مكتب الرقابة الداخلية أن كبار المديرين يقرون بأهمية تقاسم المعارف ويعترفون بها في تقييمات الأداء. وقيل إنه بينما ينبغي تعيين موظفين يكونون مسؤولين عن أنشطة إدارة المعارف ينبغي ألا يؤدي هذا إلى إنشاء وظائف جديدة. وفي إجابة على استفسارات أخرى متصلة بالأدوار التي يمكن أن تؤديها مختلف كيانات الأمم المتحدة، أوضح ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن دائرة إدارة المعارف التابعة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تقوم بدور المكتب القائد في مجال تقاسم المعارف بالأمانة العامة، ولكن مكتبة داغ همرشولد تقوم بدور هام بوصفها عضواً في الفريق العامل وعن طريق قيادتها لمبادرات تقاسم المعلومات. كما أن مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق يقوم بدور هام في تنسيق مختلف أنشطة إدارة المعارف المضطلع بها داخل المنظمة.

## الاستنتاجات والتوصيات

٧١ - أوصت اللجنة بأن تلاحظ الجمعية العامة مع التقدير العمل الذي أنجزه الفريق العامل الجديد المعني بإدارة المعارف بقيادة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٢ - كما أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يكفل ألا يسفر وضع دائرة إدارة المعارف في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن تشديد زائد على التكنولوجيا بحيث يجرى على حساب عناصر إدارة المعارف الأخرى التي تماثلها في الأهمية.

## ٥ - التقييم المواضيعي للدروس المستفادة: البروتوكولات والممارسات

٧٣ - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه، في تقرير مجلس خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للدروس المستفادة: البروتوكولات والممارسات (E/AC.51/2009/5).

٧٤ - وقد عرض التقرير الموظف المسؤول بالوكالة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأجاب ممثلو المكتب على الأسئلة المطروحة أثناء نظر اللجنة في التقرير.

### المناقشة

٧٥ - أشارت الوفود إلى أهمية الاستفادة من الدروس باعتبارها وسيلة مهمة لتعزيز أنشطة المنظمة، ولاحظت أيضا أن تقرير المكتب يقدم تحليلا واضحا وصحيحا لهذا الموضوع. وأعرب عن شواغل فيما يتعلق بعدم كفاية الاستفادة من الدروس في الوقت الراهن وعدم وجود طريقة منهجية ومنتظمة. ولوحظ أيضا أنه لما كانت التقييمات تنحو إلى التركيز على تصميم المشاريع والبرامج أكثر من التركيز على نتائجها وأثرها، فإن فرصة استخدام التقييم أداة للاستفادة من الدروس تغدو منقوصة الأهمية. وأشار كذلك إلى أن الاستفادة من الدروس، على أهميتها، لا ينبغي أن تؤدي إلى إضافة طبقة أخرى من البيروقراطية. وفيما يتعلق بتوقيت تقرير المكتب، فقد أوضح أنه بالرغم من أن اللجنة كانت قد طلبت النظر في التقرير أثناء دورتها الثامنة والأربعين في عام ٢٠٠٨، بسبب التغيير الذي طرأ لاحقا على الجدول الزمني للجنة، وأفضى إلى نظرها في تقارير التقييم مرة كل سنتين، فقد أصدر التقرير بوصفه تقريراً إدارياً في عام ٢٠٠٨ وعرض على اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين في عام ٢٠٠٩.

٧٦ - وأعربت الوفود عن اهتمامها بمعرفة الخطوات التي اتخذت لتعزيز الاستفادة من الدروس، وأبلغ ممثل عن المكتب اللجنة أن هذه المسألة يجري معالجتها كجزء من المبادرات الجارية الرامية إلى تعزيز إدارة المعارف، ويشمل ذلك إعداد استراتيجية للأمانة العامة خاصة بهذا الموضوع. أما فيما يتعلق بنسب الاستجابة المتفاوتة للدراسات الاستقصائية المضطلع بها في إطار التقييم، فقد أوضح أن المكتب يعتمد في التوصل إلى استنتاجاته وتوصياته على مصادر متعددة للبيانات، لا على الدراسات الاستقصائية وحسب. وفيما يخص إطار المسألة الذي اقترحه الأمين العام (A/62/701 و Corr.1) والذي يعالج بعضا من المسائل المطروحة في تقرير المكتب، أشار إلى أن هذا الإطار لم يحظ بموافقة الجمعية العامة.

## الاستنتاجات والتوصيات

- ٧٧ - أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للدروس المستفادة: البروتوكولات والممارسات.
- ٧٨ - ولاحظت اللجنة مع القلق أن تقرير المكتب قد أصدر بوصفه تقريراً إدارياً داخلياً قبل أن تنظر فيه اللجنة.
- ٧٩ - وسلمت اللجنة بأن الأنشطة المتصلة بالاستفادة من الدروس ساعدت الموظفين على تحسين بيئة العمل، بما في ذلك تبادل المعارف وتشجيع روح العمل الجماعي وتقوية النواتج وتعزيز الكفاءة.
- ٨٠ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع تعريفاً لمفهوم "الدروس المستفادة" بغية إعداد إطار لجمع تلك الدروس وتبادلها.
- ٨١ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل نشر الدروس المستفادة على نطاق واسع واستخدامها في التخطيط في المستقبل.
- ٨٢ - وسلمت اللجنة بأهمية التقييم كأداة مهمة في الاستفادة من الدروس. وفي هذا الصدد، أوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل نشر الاستنتاجات والتوصيات المستقاة من التقييمات ومناقشتها واتخاذ إجراءات بشأنها.
- ٨٣ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرس سبل تعزيز دور هيئات التنسيق داخل الأمانة العامة في تيسير تبادل الدروس المستفادة فيما بين البرامج.
- ٨٤ - وسلمت اللجنة بأهمية تبادل الدروس المستفادة وأبرزت ضرورة تلافي زيادة البيروقراطية في سياق السعي إلى بلوغ ذلك الهدف.
- ٨٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينظر، في سياق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٣، في سبل تمكين الدول الأعضاء من الوصول بصورة منهجية إلى الدروس المستفادة.

## ٦ - التقييم المواضيعي لهيئات التنسيق التابعة للأمم المتحدة

٨٦ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه، في تقرير مجلس خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لهيئات التنسيق التابعة للأمم المتحدة (E/AC.51/2009/6).

٨٧ - وقد عرّض التقرير الموظف المسؤول بالوكالة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأجاب ممثلون عن أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون السياسية، والمكتب التنفيذي للأمين العام، على الأسئلة المطروحة أثناء نظر اللجنة في التقرير.

## المناقشة

٨٨ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير الهام الذي قدم في مواعده المحدد، وأكدت على المعلومات القيمة الواردة فيه وعلى محتواه التحليلي. وأحاطت علما بما خلص إليه من أن هيئات التنسيق السبع التي أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراضا لها هي أكثر الهيئات فعالية في موازنة السياسات، وفي تيسير تنسيق تخطيط البرامج، وفي تبادل المعلومات. كما أعربت الوفود عن قلقها من أن هذه الهيئات هي أقل فعالية في تنسيق تنفيذ البرامج ودعم أداء المنظمة. ولوحظ أن تأثير هيئات التنسيق على اتساق تنفيذ البرامج كان ضعيفا، وأن هناك خطرا دائما من أن أهداف التنسيق لن تتحقق.

٨٩ - وأشارت الوفود إلى ضرورة تعزيز التنسيق بين هيئات التنسيق، وتحسين الإشراف على هذه الهيئات، ومتابعة قراراتها على نحو منهجي أكبر. وأعرب أيضا عن القلق من أن الدول الأعضاء لا تطلع باستمرار وعلى نحو كاف على مبادرات الأمانة العامة، التي تحدث تغييرات في إدارة الأمم المتحدة، بما في ذلك في إدارة هيئات التنسيق. وفي هذا الصدد، لوحظت ضرورة تعزيز الحوار مع الهيئات الحكومية الدولية.

٩٠ - وجرى التشديد على ضرورة أن تتسم نظم التنسيق بالوضوح والواقعية والشفافية والمساءلة. وأشار إلى أن هيكل التنسيق الحالي في الأمم المتحدة ليس في أحسن حالاته، ولا يحقق الهدف الرئيسي من تعزيز الجوانب العملية في عمل المنظمة. وتدعو الحاجة إلى تبسيط هيكل هيئات التنسيق. وأقرت الوفود بالبيئة الصعبة التي تعمل فيها هيئات التنسيق، مما يجعل كفالة الاتساق والتكامل مع توحي تعزيز فعالية الأمم المتحدة أمرا صعبا.

٩١ - وتطرق ممثلون عن إدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يُعتبر دمج اللجنة التنفيذية للسلام والأمن واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية جزءا من استعراض الأمين العام لولايات وتكوين اللجان التنفيذية

الأربع الأصلية. وأوضحوا أن الاعتبارات الإنسانية والسياسية قد تكون وجهين للمناقشة نفسها، لكنهما يجب أن تبقيا منفصلتين. وطلب من أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق تقديم إيضاح عما إذا كان تعزيز دور مجلس الرؤساء التنفيذيين سيؤدي إلى تحسين التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وشدد الممثل على الحاجة إلى وضع نهج منسق على نحو متزايد للمسائل المنهجية، وقدم أمثلة محددة عن النجاح في هذا الصدد. وطلب أيضا تقديم توضيح بشأن وضع جدول أعمال لفريق كبار الموظفين الإداريين. ووصف ممثل المكتب التنفيذي للأمين العام الدور المحدد لفريق كبار الموظفين الإداريين وطبيعته باعتباره هيئة لتبادل المعلومات، لا هيئة لصنع القرار. وأوضح أن فترة التحضير لاجتماعاته أقصر بكثير مما هي بالنسبة لغيره من الهيئات التي استعرضها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

#### الاستنتاجات والتوصيات

- ٩٢ - أقرت اللجنة بأهمية هيئات التنسيق التابعة للأمم المتحدة.
- ٩٣ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يدعو هيئات التنسيق التابعة للأمم المتحدة لأن تعقد اجتماعاتها بصورة منتظمة وعلى أساس يمكن التنبؤ به.
- ٩٤ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يدعو هيئات التنسيق في الأمم المتحدة إلى دراسة وسائل أخرى لتحقيق متابعة أفضل لقراراتها، بما في ذلك وضع إطار زمني محدد ذي مواعيد نهائية واضحة لتنفيذها، عندما تدعو الحاجة.
- ٩٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يدعو هيئات التنسيق التابعة للأمم المتحدة إلى وضع آليات لقياس أدائها بصورة منتظمة ومنهجية.
- ٩٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعزز التنسيق والتآزر بين جميع اللجان التنفيذية الأصلية، مع الحفاظ على الطابع المميز لولايات اللجان التنفيذية للسلام والأمن والشؤون الإنسانية، مع مراعاة خصوصيات مسؤولياتها وطبيعة عملها.
- ٩٧ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز عمل هيئات التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بغية تحسين فعالية تنفيذ البرامج والأداء التنظيمي للمنظمات الأعضاء فيها.

## الفصل الثالث

### مسائل التنسيق

#### ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩

٩٨ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الثامنة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه، في التقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة للأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (E/2009/67).

٩٩ - وقد قام مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين بعرض التقرير وأجاب على الأسئلة التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

#### المناقشة

١٠٠ - أعرب أعضاء الوفود عن شكرهم لمدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين للعرض الذي قدمه، وعن تقديرهم لمجلس الرؤساء التنفيذيين للتقرير الاستعراضي السنوي الشامل الذي قدمه عن الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وأنشوا على المجلس لما اضطلع به من أعمال في مجال تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وأشار أعضاء الوفود إلى الأثر الإيجابي الذي يحدثه استعراض المجلس في أعماله.

١٠١ - وأشار أعضاء الوفود إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية أثرت على جميع البلدان، وأدت إلى تعاظم الحاجة إلى التنسيق، ورحبوا، في هذا الصدد، بمبادرات المجلس المشتركة المتعلقة بالأزمة. ورأى أعضاء الوفود أيضا أن إنشاء فريق متعدد العناصر للعمل ضمن إطار زمني محدد ليقوم بإعداد مشروع خطة عمل بشأن ما يمكن أن يسهم به توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع في القضاء على الفقر، في إطار عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، جاء في الوقت المناسب.

١٠٢ - وأيدت الوفود إطار عمل المجلس بشأن تغير المناخ، وأعربت عن أملها في أن تكتف منظومة الأمم المتحدة جهودها في هذا الصدد دون إغفال المسائل الأخرى ذات الأهمية.

١٠٣ - وأشار بعضهم أيضا إلى أنهم يؤيدون النية في تكثيف الحوار بين منظومة الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأعربوا عن أملهم في أن يؤدي الاستعراض المشترك التي تضطلع به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى الوقوف على أوجه القصور في هذا الصدد.

١٠٤ - وأحاطت عدة وفود علما بتأييد مجلس الرؤساء التنفيذيين لإطار الإدارة والمساءلة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، بما في ذلك "حدار الحماية الوظيفية" لنظام المنسقين المقيمين، وأعربت عن أملها في أن يؤدي ذلك إلى بناء جهاز إنمائي أكثر كفاءة. وفيما يتعلق بالمشاريع الرائدة المتعلقة بتوحيد الأداء، أكد بعضهم على الطابع التجريبي والطوعي لهذه المشاريع، وشددوا على أن أي توسيع للعملية التجريبية ينبغي أن يتم بعد إجراء مداورات حكومية دولية ذات صلة، وبعد الانتهاء من التقييم المستقل الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٦٢ في قرارها بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. غير أن الوفود أشارت، في الوقت نفسه، إلى أنها تتطلع إلى الوقوف على الدروس المستفادة من الجولة الثانية من تقارير التقييم المقدمة من البلدان الثمانية الرائدة في مبادرة 'وحدة الأداء' التي ستقدم في تقرير جامع في عام ٢٠٠٩.

١٠٥ - وأعربت الوفود عن مشاركتها المجلس مشاعر القلق التي تساوره بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة، ولكنهم طلبوا أيضا معلومات عما حدث من تغييرات في البيئة الأمنية. وطلبت أيضا معلومات إضافية تتعلق بعدة مجالات أخرى في التقرير السنوي الشامل، منها معلومات عن مواءمة ممارسات العمل في منظومة الأمم المتحدة، ومعايير تقييم مشاريع توحيد الأداء الرائدة، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي وشراكة الأمم المتحدة المتعلقة بالأزمات وما بعد الأزمات، وجدوى تنفيذ مبادرات مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة المتعلقة بالأزمات لغرض الاستجابة للأزمة المالية في المناخ الاقتصادي الحالي، وعن كيفية تعزيز شفافية المجلس ومساءلته أمام الدول الأعضاء.

١٠٦ - وأفاد مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، في معرض رده على التعليقات التي أدلى بها أعضاء الوفود، أنه في حين يمكن اتخاذ مزيد من الخطوات، ينبغي أن تكون التدابير المتخذة لتعزيز الرقابة الحكومية الدولية موافقة للترتيبات القائمة. فجميع المنظمات الأعضاء في المجلس مجالس إدارتها الخاصة بكل منها، ومن ثم فإنها تخضع بالفعل لرقابة حكومية دولية وهي مسؤولة أمام مجالس إدارتها. وتنفذ الرقابة الحكومية الدولية أيضا على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يقدم المجلس إليه بلاغاته من خلال التقرير الاستعراضي السنوي. وأشار إلى أن المزيد من التدابير سوف تتخذ لتعزيز الشفافية، بما فيها إصلاح موقع مجلس الرؤساء التنفيذيين على الإنترنت لتحسين تبادل المعلومات وزيادة الشفافية.

١٠٧ - ومضى قائلا إن الشفافية في مواءمة ممارسات العمل هي في غاية الأهمية. ومحرك هذه المبادرة يأتي من داخل المنظومة بهدف تحسين الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة. وعلى



الرغم من أن الموارد الخارجة عن الميزانية تتلقى الدعم من الدول الأعضاء، فإن توافرها بطيء، وربما يعود ذلك إلى الحالة الاقتصادية الراهنة، ولذلك فإن المنظومة تتولى بنفسها النهوض بهذه العملية، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ مما كان متوخى أصلاً. على سبيل المثال، في حين لا يوجد دليل شامل للموظفين في منظومة الأمم المتحدة في الوقت الحاضر، فإن وضع هذا الدليل أصبح وشيكاً، وسوف يوزع على الدول الأعضاء حالما يصدر في صورته النهائية. وأفاد بأن المشروع المتعلق بوضع إطار للتعامل مع الموردين المشتبه بهم، يحقق تقدماً أيضاً. وفي هذا الصدد توفر السوق العالمية للأمم المتحدة مجموعة واسعة من المعلومات عن الموردين المحتملين، بما في ذلك البائعون من البلدان النامية.

١٠٨ - وفيما يتعلق بمبادرة المجلس المشتركة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية، أشار إلى أن المبادرة أقرت بالحاجة إلى أن تدعو الأمم المتحدة بنشاط إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعت في قمة مجموعة العشرين المعقودة في غلينغلز في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في ضوء الحقائق السياسية والآثار التي تتركها الأزمة الاقتصادية على البلدان النامية، وعواقبها فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠٩ - وأكد مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين على أن تغير المناخ هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي والتي تتطلب مستوى غير مسبوق من التعاون الدولي. وأشار إلى أن مبادرة مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بتغير المناخ، التي كانت قد بدأت في عام ٢٠٠٧ تأخذ في الاعتبار آثار تغير المناخ على الهجرة.

١١٠ - وأبرز مدير أمانة المجلس الطابع التجريبي لمشاريع توحيد الأداء الرائدة. وقال إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات يوفر إطاراً أساسياً لدعم هذه المبادرة من خلال الركائز الثلاث لمجلس الرؤساء التنفيذيين، على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن عملية الإدارة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ (E/2008/49). وقال إن النقاش حول كيفية المضي قدماً في تقييم مشاريع توحيد الأداء الرائدة لا يزال جارياً تحت قيادة نائب الأمين العام. وقد وفرت الدراسة المتعلقة بقبالية المشاريع للتقييم، التي قام بها فريق التقييم التابع للأمم المتحدة، بناء على طلب من مجلس الرؤساء التنفيذيين، معايير لتقييم المشاريع التجريبية، وستكون متاحة على موقع المجلس على الإنترنت.

١١١ - وأخيراً، وفيما يتعلق بسلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، فإن تزايد المخاوف يرجع إلى إجراء تقييمات متواصلة للتهديدات والحوادث. وأشار إلى أن موقف مجلس الرؤساء التنفيذيين، مع ذلك، هو ضرورة إنشاء آليات لتمكين الأمم المتحدة من التحول من نهج "متى تغادر" إلى نهج "كيف تبقى" فيما يتعلق بإدارة الأمن.

## الاستنتاجات والتوصيات

- ١١٢ - أحاطت اللجنة علماً، بالتقرير الاستعراضي السنوي العام لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة للأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (E/2009/67).
- ١١٣ - وأوصت اللجنة بأن توجه الجمعية العامة انتباه الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ضرورة الاستمرار في ضمان أن يعزز المجلس أنشطة التنسيق التي يضطلع بها على نطاق المنظومة.
- ١١٤ - ورحبت اللجنة بمواصلة المجلس إعطاء الأولوية العليا لمسألة ضمان فعالية وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وطلبت من مجلس الرؤساء التنفيذيين ضمان أن يظل دعم الشراكة الجديدة إحدى أولويات منظومة الأمم المتحدة. وشجعت المنظمات الأعضاء في المجلس على زيادة مواءمة أولوياتها مع أولويات هذه الشراكة الجديدة وزيادة جهودها الرامية إلى تقديم الدعم لها.
- ١١٥ - وسلمت اللجنة بالأولوية العليا التي يوليها مجلس الرؤساء التنفيذيين للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- ١١٦ - وأوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة بالجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة للأمم المتحدة المعني بالتنسيق، لتحقيق التنسيق في منظومة الأمم المتحدة، وأن تطلب إلى الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة، في إطار الولايات القائمة التي أنشطتها الدول الأعضاء بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في معالجة الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على التنمية.
- ١١٧ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، بتوجيه الدعوة إلى الرؤساء التنفيذيين بأن يقوموا، عن كثب، وفي إطار الولايات القائمة التي أنشطتها الدول الأعضاء بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بمراقبة تطور الأزمة وآثارها الاجتماعية، وأثرها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر والجوع في البلدان النامية.
- ١١٨ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يواصل تعزيز نوعية المعلومات الواردة على الموقع الإلكتروني لمجلس الرؤساء التنفيذيين وكميتها.
- ١١٩ - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على ضمان نشر نص خطة العمل المتعلقة بمواءمة الممارسات التجارية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك نشر

معلومات وافية ومفصلة ومستكملة دوريا عن تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك التكاليف المتصلة بها، على موقع المجلس على الإنترنت.

١٢٠ - وأوصت اللجنة بأن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يبدأ في إجراء تقييم شامل لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، بما في ذلك "جدار الحماية الوظيفية" لنظام للمنسقين المقيمين، وتقديم تقرير عن نتائج هذا التقييم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الموضوعية المقرر عقدها في عام ٢٠١٢.

١٢١ - وأوصت اللجنة بأن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن نتائج الاستعراض المشترك المتوخى أن يجريه مجلس الرؤساء التنفيذيين وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن الخيارات المتاحة لتعزيز مساهمة منظومة الأمم المتحدة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٢٢ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين تشجيع المجلس على اتباع نهج متوازن فيما يتعلق بتحديد الأولويات لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ قرارات الدول الأعضاء.

١٢٣ - وأوصت اللجنة بأن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، التشجيع على زيادة تواتر الحوار الموضوعي بين المجلس والدول الأعضاء من أجل تعزيز شفافية المجلس ومساءلته أمام الدول الأعضاء.

١٢٤ - وكررت اللجنة الإعراب عن توصياتها الواردة في الفقرة ١١٤ من تقريرها عن دورتها السابعة والأربعين (A/62/16)، والفقرتين ٤٠٧ و ٤٠٨ من تقريرها عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين (A/63/16)، الذي جاء فيه أن أي معايير وأي منهجية تتبع لإجراء تقييم شامل للمشاريع الرائدة الثمانية المتعلقة "بتوحيد الأداء" ينبغي أن تنظر فيها أولا الجمعية العامة وأن توافق عليها، وأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمشاريع "توحيد الأداء" الرائدة ينبغي ألا تخل بنتيجة المداولات الحكومية الدولية التي تجريها الجمعية العامة بشأن تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة.

#### باء - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١٢٥ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلسيتها الخامسة والسادسة المعقودتين في ١٠ حزيران/يونيه، في تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2009/7).

١٢٦ - وعرض مدير مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا تقرير الأمين العام، وردّ على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

#### المناقشة

١٢٧ - أعربت الوفود عن تقديرها لإعداد هذا التقرير الشامل والزاهر بالمعلومات.

١٢٨ - وأعرب عن تأييد شديد للشراكة الجديدة باعتبارها مبادرة إنمائية تملكها وتقودها أفريقيا من أجل تنمية أفريقيا بصفة عامة. لكن بعض المندوبين لاحظوا بقلق الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية على أفريقيا، الذي يهدد بانتكاس المكاسب الإنمائية التي تحققت مؤخرا في هذه القارة.

١٢٩ - وأقرت الوفود بأهمية العمل الذي تقوم به وكالات منظومة الأمم المتحدة وإدارتها لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة، وأحاطوا علماً بالتقدم الذي أُبلغ عنه في الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا. وتم التشديد بوجه خاص على الحاجة إلى مواصلة تعزيز التنسيق بين الوكالات. وعلاوة على ذلك، شدد المندوبون على أهمية تعزيز الرصد والتقييم، وكذلك مساءلة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدعم المقدم للشراكة الجديدة.

١٣٠ - وأعرب عدة مندوبين عن تقديرهم لمساهمة منظومة الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية الذي عقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وردا على سؤال بشأن الاجتماع الرفيع المستوى، أوضح المدير أن منظومة الأمم المتحدة بأسرها شاركت بنشاط في الأعمال التحضيرية للاجتماع من خلال الاستخدام الفعال لفرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بأفريقيا والتي دعا إلى انعقادها المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

١٣١ - وفي معرض الإشارة إلى أن عددا من التحديات لا تزال قائمة في العديد من البلدان الأفريقية، ومن بينها الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية الإقليمية وزيادة الإنتاجية الزراعية ومعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ وتعزيز الحكم، أكد أعضاء الوفود بشدة على ضرورة الانتقال من الاجتماعات والمناقشات إلى أعمال تتمحور حول النتائج. وسلط المدير الضوء على أهمية هذه الاجتماعات بوصفها عناصر أساسية في العملية التحضيرية لاتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ جداول أعمال الشراكة الجديدة.

١٣٢ - وجرى التأكيد على الحاجة إلى الموارد المالية الكافية باعتبارها شرطا أساسيا لتنفيذ الشراكة الجديدة. وأبرز أيضا الدور الحاسم الذي يقوم به المجتمع المدني والقطاع الخاص في

تنفيذ الشراكة الجديدة. وفي هذا الصدد، أوضح المدير أن المجتمع المدني يؤدي دورا نشطا في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وفي جوانب أخرى من عمل الاتحاد الأفريقي.

١٣٣ - وشدد بعض المندوبين على العلاقة القائمة بين السلام والتنمية، ورحبوا بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات للهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وردا على ذلك، تناول المدير بالتفصيل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي في إطار البرنامج العشري المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبناء القدرات، مؤكدا على الاهتمام بمنع نشوب النزاعات.

١٣٤ - وردا على سؤال عن التطورات الأخيرة في مجال البيئة، أوضح المدير أن البلدان الأفريقية بصدد بلورة موقفها المشترك بشأن تغير المناخ في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، المقرر عقده في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

١٣٥ - وفي ما يخص المرفق المتعلق بالموارد المالية والبشرية المخصصة لأفريقيا، استفسر بعض المندوبين عن السبب الذي دفع بعض الوكالات والإدارات إلى الإبلاغ في عام ٢٠٠٨ عن مبالغ أقل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٧، وسبب غياب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طاولة الاجتماع. وردا على ذلك، أوضح المدير أن الموعد النهائي المبكر والمحدد لتقديم التقرير قد جعل من الصعب على بعض الوكالات تقديم معلومات كاملة عن عام ٢٠٠٨.

#### الاستنتاجات والتوصيات

١٣٦ - رحبت اللجنة بتقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وطلبت إلى الجمعية العامة إقرار الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه.

١٣٧ - وأشارت اللجنة إلى الفقرة ٢٥ من قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠، الذي أنشئ بموجبها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وحُددت ولايته، وشددت على أهمية تعزيز الدعوة والأدوار البرنامجية والإدارية لجعل مكتب المستشار يحتل مكانة أفضل تمكنه من المشاركة بنشاط في العمليات المستمرة دعماً لتنمية أفريقيا.

١٣٨ - وأشارت اللجنة إلى قراري الجمعية العامة ٦٢/٢٢٤ و ٦٢/٢٣٦، اللذين أهابت فيهما الجمعية بالأمين العام أن يعجل بملء وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، برتبة وكيل للأمين العام. كما أشارت إلى القرار ٦٣/٢٦٠، الذي قررت الجمعية بوجبه عدم إلغاء وظيفة المستشار الخاص. ولذلك، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن

تطلب مرة أخرى إلى الأمين العام أن يعجل بملء وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وأن يوافي الجمعية العامة بآخر المعلومات عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

١٣٩ - ورحبت اللجنة بالإعلان السياسي الذي اعتمد بتوافق الآراء بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية (قرار الجمعية العامة ١/٦٣) والصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة.

١٤٠ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مواصلة السعي لتجديد شراكة المجتمع الدولي من أجل تنمية أفريقيا، وإشراك جميع برامج الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الإقليمية لتقديم الدعم الكامل لالتزامات أفريقيا عملاً بالقرار ١/٦٣.

١٤١ - وأقرت اللجنة بالآثار الضارة التي تتركها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على البلدان الأفريقية، وأوصت الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام التركيز على التخفيف من آثار الأزمة على البلدان الأفريقية عند العمل على ضمان التنسيق الأفضل بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٤٢ - وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أن يرصد عن كثب الآثار الإنمائية والاجتماعية للأزمة المالية وأثرها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، من خلال استخدام أنشطة الدعوة والتنسيق والأنشطة الإعلامية، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في مجالي الفقر والجوع.

١٤٣ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تدعو كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى تعميم الاستراتيجيات لدعم الشراكة الجديدة من أجل حشد الدعم في ما بين الحكومات وأوساط المانحين والمجتمع المدني والمنظمات الدولية من أجل تنمية أفريقيا، وفقاً لما نص عليه القرار ٢٦٥/٦٠.

١٤٤ - وكررت اللجنة توصيتها السابقة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أن يكفل انتقال دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من مرحلة المناقشات والتقييمات والتوصيات إلى مرحلة العمل الملموس والنتائج الفعلية فيما يتعلق بمشاريع الشراكة الجديدة في جميع أنحاء القارة الأفريقية، وأن يبلغ عن ذلك في سياق تقريره المقبل في الدورة الخمسين للجنة.

## الفصل الرابع

### تحسين أساليب وإجراءات عمل اللجنة ضمن إطار ولايتها

- ١٤٥ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها العاشرة، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه، في تحسين أساليب وإجراءات عملها وضمن إطار ولايتها.
- ١٤٦ - وكان معروضا على اللجنة خلاصة وافية للاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها بشأن هذا البند في دوراتها من الثامنة والثلاثين إلى الثامنة والأربعين.

#### المناقشة

١٤٧ - أعربت الوفود عن رأي مفاده أن أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق شهدت قدراً كبيراً من التحسن في السنوات الأخيرة. وقد شكلت نتيجة الدورة السابعة والأربعين، بصفة خاصة، إنجازاً تحقق بعد سنوات من المفاوضات الشاقة. ومن المهم للجنة أن تسلم بتلك النتيجة وتقرها.

١٤٨ - وبالنظر إلى الحالة المرضية لأساليب العمل، أعرب عن رأي مفاده أنه ليس وارداً في الوقت الحالي التفكير في إدخال تغييرات جوهرية على تلك الأساليب، ومن ثم لم يعد هناك داع لإبقاء هذا البند بشكل رسمي على جدول أعمال اللجنة كل سنة. وبدلاً من ذلك، يمكن استغلال الوقت الذي يُخصص حالياً لمناقشة أساليب العمل للنظر في المسائل الموضوعية.

١٤٩ - بيد أن الوفود ذهبت مع ذلك إلى أنه يجب على اللجنة، أن تظل مهتمة باستمرار بتحسين أساليب عملها وممارستها. وإذا قررت اللجنة عدم إدراج هذا البند على جدول أعمالها للدورات اللاحقة، فعليها أن تتفق على طريقة يمكن بفضلها لأي عضو أن يطرح مسائل هامة أو مقترحات جديدة تتعلق بأساليب العمل متى دعت الضرورة. ومن الخيارات المتاحة تغيير وتيرة البند وإدراجه على جدول الأعمال مرة كل سنتين؛ أو قيام أعضاء اللجنة بطرح المسائل المتعلقة بأساليب العمل في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" من جدول الأعمال، أو مناقشة المسائل ذات الصلة في إطار البند المعنون "إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال"، وهما بندان يمكن أن تتناولهما اللجنة في أي وقت أثناء دورتها.

#### الاستنتاجات والتوصيات

١٥٠ - أكدت اللجنة من جديد دورها بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة المخصص لأغراض التخطيط والبرمجة والتنسيق.

- ١٥١ - وسلمت اللجنة بأهمية تحسين أساليب عملها ضمن إطار ولايتها، وأعربت عن ارتياحها لكافة الجهود المبذولة والتقدم المحرز في هذا الصدد.
- ١٥٢ - وأكدت اللجنة من جديد الاستنتاجات والمقررات المعتمدة في دورتها السابعة والأربعين.
- ١٥٣ - وقررت اللجنة عدم إدراج البند المعنون "تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق" على جدول الأعمال في دورتها المقبلة، وقررت أيضا مناقشة المسائل المتصلة بذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال" متى دعت الضرورة.



## جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة

١٥٤ - عملاً بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩ والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٤، تعرض اللجنة على المجلس والجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين، مشفوعاً بالوثائق اللازمة، ليقوما باستعراضه.

١٥٥ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام في مقرره ١٦٣/١٩٨٣ أن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، إلى أي طلب وثائق تتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعدادها وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه نظر الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في الوثائق و/أو التي قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متماثلة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق.

١٥٦ - ويرد أدناه جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة. وقد أُعد على أساس الولايات التشريعية الحالية، وستجري تكملته في نهاية هذه الدورة في ضوء التوصيات التي تعتمدها اللجنة.

١٥٧ - وفي الجلسة الحادية عشرة المعقودة في ١ تموز/يوليه، صوّب أمين اللجنة شفويًا جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة.

## جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
  - ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
  - ٣ - المسائل البرنامجية:
- (أ) تخطيط البرامج؛

## الوثائق

تقرير الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: الجزء الأول، موجز الخطة، والجزء الثاني، الخطة البرنامجية لفترة السنتين (قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٧٥ و ٦٣/٢٤٧)

(ب) أداء البرامج؛

### الوثائق

تقرير الأمين العام عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(ج) التقييم.

### الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم المتعمق للشؤون السياسية (قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦١ و ٢٢٤/٦٢ والوثيقة (E/AC.51/2007.L.4/Add.4).

٤ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني

بالتنسيق؛

### الوثائق

التقرير الاستعراضى السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠

(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

### الوثائق

تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩)

٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخمسين.

## جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٣ - المسائل البرنامجية:
  - (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ و ٢٢٤/٦٢ و ٢٤٧/٦٣)؛
  - (ب) التقييم.
- ٤ - مسائل التنسيق:
  - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
  - (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها.
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين.
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين.

## المرفق الثاني

## الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين

الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	A/63/6/Rev.1
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١: مكتب إدارة الموارد البشرية	A/64/6 (Sect. 28C)
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١: مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	A/64/6 (Sect. 29)
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم في تصميم البرامج وتنفيذها وفي التوجيهات المتعلقة بالسياسات (قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٢٤)	Corr.1 و A/64/63
تقرير الأمين العام: التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٦٩ و ٦٢/٢٢٤)	Corr.1 و A/64/73
تقرير الأمين العام: التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٦٩ و ٦٢/٢٢٤)	A/64/74
التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠))	E/2009/67
جدول الأعمال المؤقت المشروح للجنة البرنامج والتنسيق	E/AC.51/2009/1
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا (قرار الجمعية العامة ٦١/٢٣٥)	E/AC.51/2009/2
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والأربعين بشأن التقييم المتعمق للشؤون السياسية (قرار الجمعية العامة ٦١/٢٣٥ و ٦٢/٢٢٤)	E/AC.51/2009/3

- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والأربعين بشأن التقييم المواضيعي لشبكات إدارة المعارف في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦١)
- E/AC.51/2009/4
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للدروس المستفادة: البروتوكولات والممارسات (قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦١)
- E/AC.51/2009/5
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لهيئات التنسيق بالأمم المتحدة (وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء، و ٢٤٤/٥٤ و ٢٧٢/٥٩) (قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦١)
- E/AC.51/2009/6
- تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرارات الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩ و ٢٢٤/٦٢ و ٢٤٧/٦٣)
- E/AC.51/2009/7
- مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق
- E/AC.51/2009/L.1  
و Rev.1
- مذكرة من الأمانة العامة: تقارير وحدة التفتيش المشتركة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠) وقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩)
- E/AC.51/2009/L.2
- مذكرة من الأمانة العامة: جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الخمسين للجنة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٤ (د-٥٧))
- E/AC.51/2009/L.3
- مشروع تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة والأربعين والإضافات
- E/AC.51/2009/L.4  
و Add.1-10

